مصرف سورية المركزي
Central Bank of Syria

التقرير الاقتصادي الأسبوعي
العدد 2017/51

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بشكل مرجعي وصحيح إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

All Rights reserved to CBS, no part of this publication may be reproduced, distributed, or transmitted in any form or by any means including photocopying, recording or other electronic or mechanical methods without the prior written permission of the publisher, except in case of brief quotations with reference to the source. Under legal accountability according to copyright protection laws.

للمراسلات والاستفسارات:	For Correspondence and Enquiries
العنوان البريدي	مصرف سورية المركزي ساحة التجريدة المغربية دمشق ص.ب: 2254
	Central Bank of Syria El-Tajrida El-Maghrabye Square P.O.BOX:2254, Damascus
الموقع الالكتروني	Cb.gov.sy
مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة والتخطيط	Economic Research, General Statistics Directorate & planning
البريد الالكتروني	research@bcs.gov.sy
هاتف	+963 11 224 20 77
فاكس	+963 11 224 20 77

التقرير الاقتصادي الأسبوعي
العدد 2017/51

ملخص:

❖ الاقتصاد السوري:

- استقرار في سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي، مع ارتفاع في مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية، ارتفاع في أسعار الذهب المحلية.
- مجلس الوزراء؛ مناقشة مشروع قانون بإعفاء المتأخرين عن تسجيل واقعات أحوالهم المدنية من غرامات التأخير.

❖ الاقتصادات العربية:

- تونس؛ زيادة العجز التجاري في الأشهر الإحدى عشر الأولى لعام 2017.
- مصر، صافي مشتريات الأجانب نحو 7.4 مليار جنيه في 2017.
- قطر؛ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من 2017.

❖ الاقتصادات العالمية:

- منطقة اليورو؛ نمو الإقراض المنزلي، ونمو عرض النقود M3 في شهر تشرين الثاني لعام 2017.
- ألمانيا؛ انخفاض مؤشر مناخ الأعمال في شهر كانون الأول لعام 2017.
- أمريكا؛ ارتفاع مخزونات الجملة، وارتفاع مؤشر النشاط التجاري العام في شهر تشرين الثاني لعام 2017، انخفاض مؤشر نشاط التصنيع في شهر كانون الأول من العام ذاته.
- بريطانيا؛ نمو الاستثمار التجاري في الربع الثالث من العام 2017، وارتفاع صافي إقراض الرهن العقاري في شهر تشرين الثاني من العام ذاته.
- روسيا؛ تراجع مؤشر ثقة الأعمال ومؤشر مديري المشتريات في قطاع الخدمات، وارتفاع مؤشر مديري المشتريات الصناعي في شهر كانون الأول من العام 2017.
- اليابان؛ ارتفاع أسعار المستهلك في شهر تشرين الثاني لعام 2017.
- الصين؛ ارتفاع الأرباح الصناعية في شهر تشرين الثاني لعام 2017.
- الهند؛ ارتفاع العجز المالي خلال الفترة من شهر نيسان إلى شهر تشرين الثاني في العام 2017.
- تركيا؛ ارتفاع العجز التجاري في شهر تشرين الثاني لعام 2017.
- صندوق النقد: حصة الدولار الأمريكي في الاحتياطي العالمي للعملات تهبط لأدنى مستوى منذ عام 2014.
- صندوق النقد الدولي؛ الشرق الأوسط في حالة تغيير.

❖ أوراق بحثية:

- مجموعة الـ 24؛ الاستثمار العام من أجل التنمية المستدامة.
- جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 2017.

مصرف سورية المركزي:

سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الرئيسة:

سعر الصرف حسب نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية الصادرة عن مصرف سورية المركزي

حافظ سعر صرف الليرة السورية على استقراره أمام الدولار الأمريكي خلال تداولاته الأسبوعية عند مستوى 438.00 ليرة سورية، بينما بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل اليورو 522.53 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 519.41 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً انخفاضاً طفيفاً قدره 3.11 ليرة سورية (بمعدل 0.60%)، (الشكل رقم 1).

الشكل رقم 1 تطور سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي واليورو

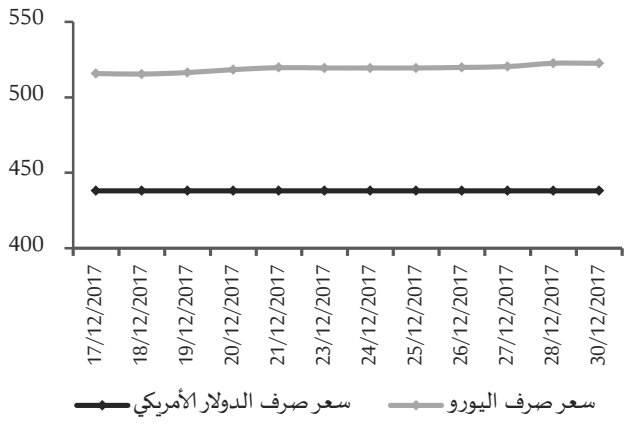

سعر الصرف حسب نشرة وسطي أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية الخاصة بالمصارف الصادرة عن مصرف سورية المركزي:

استقر سعر صرف الليرة السورية خلال تداولاته الأسبوعية لدى القطاع المصرفي أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 436.00 ليرة سورية للدولار الأمريكي، بينما افتتحت الليرة السورية تداولاتها الأسبوعية تجاه اليورو لدى القطاع المصرفي عند مستوى 517.55 ليرة سورية وأنهتها عند مستوى 524.46 ليرة سورية مسجلةً انخفاضاً قدره 6.91 ليرة سورية (بمعدل 1.34%)(الشكل رقم 2).

الشكل رقم 2 سعر صرف الليرة السورية في نشرة وسطي المصارف

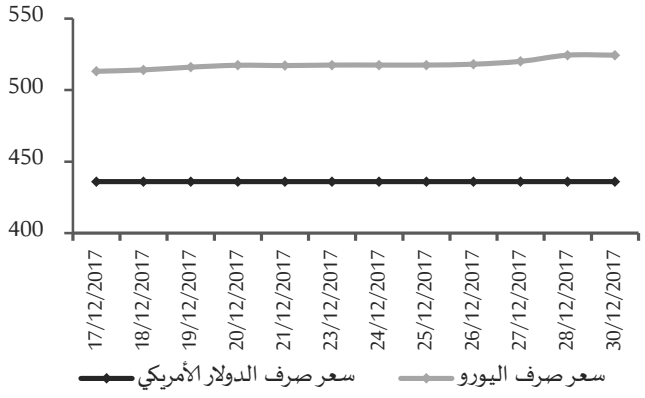

حافظ سعر صرف الليرة السورية على استقراره، وذلك نتيجة اتخاذ مصرف سورية المركزي لمجموعة من السياسات والإجراءات المتعلقة بضبط التعامل بالقطع الأجنبي، تضمنت تنظيم الحوالات وتمويل عمليات الاستيراد، والسماح للمصارف العاملة بشراء القطع الأجنبي من المواطنين بشكل مباشر، الأمر الذي أسهم في ارتفاع العرض من القطع الأجنبي، والحد من عمليات المضاربة، وتبقى الانتصارات التي يحققها الجيش العربي السوري في حربه على الإرهاب من أهم العوامل التي ساعدت على الحفاظ على قوة الليرة السورية.

مراكز القطع لدى المصارف:

يظهر تحليل مراكز القطع الأجنبي للمصارف المرخصة انخفاضاً طفيفاً في نسبة المراكز المدينة بالدولار الأمريكي إلى إجمالي المراكز المدينة بالعملات الأجنبية إلى مستوى 59.94% من 59.95% بالمتوسط مقارنةً بالأسبوع السابق، بينما ارتفعت نسبة المراكز الدائنة بالدولار الأمريكي إلى إجمالي المراكز الدائنة من جميع العملات الأجنبية إلى مستوى 39.56% من 39.50% بالمتوسط مقارنةً بالأسبوع السابق (الشكل رقم 3).

الشكل رقم 3 مراكز القطع لدى المصارف بالدولار الأمريكي خلال أسبوعين

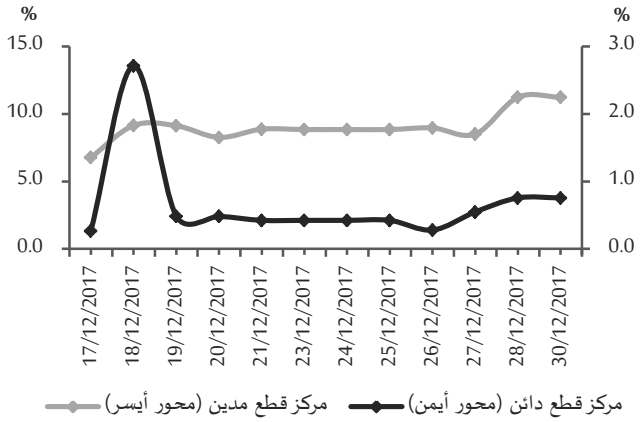

أما نسبة المراكز المدينة باليورو إلى إجمالي المراكز المدينة بالعملات الأجنبية فقد ارتفعت إلى مستوى 9.61% من 8.51% بالمتوسط مقارنة بالأسبوع السابق، بينما انخفضت نسبة المراكز الدائنة باليورو إلى إجمالي المراكز الدائنة من جميع العملات الأجنبية إلى مستوى 0.53% من المستوى 0.80% بالمتوسط مقارنةً بالأسبوع السابق. (الشكل رقم 4).

الشكل رقم 4 مراكز القطع لدى المصارف باليورو خلال أسبوعين

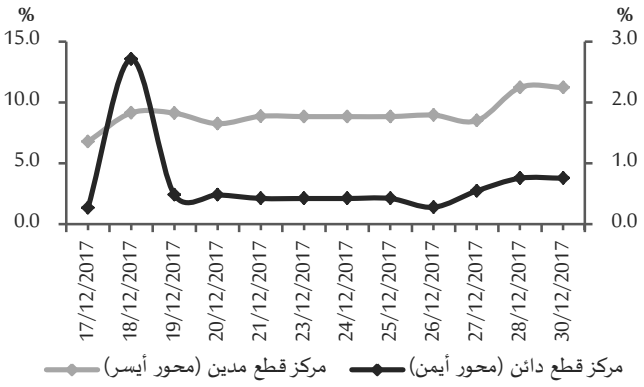

أسعار الذهب في السوق المحلية:

بلغ سعر غرام الذهب (عيار 18 قيراط) 14,571 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 13,801 ليرة سورية في بداية الأسبوع، مسجلاً ارتفاعاً قدره 770 ليرة سورية (بمعدل 5.58%)، وبلغ سعر غرام الذهب (عيار 21 قيراط) 17,000 ليرة سورية في نهاية الأسبوع مقارنةً بمستوى 16,100 ليرة سورية في بداية الأسبوع مسجلاً ارتفاعاً قدره 900 ليرة سورية (بمعدل 5.59%).(الشكل رقم 5).

الشكل رقم 5 سعر غرام الذهب بالليرات السورية خلال أسبوعين

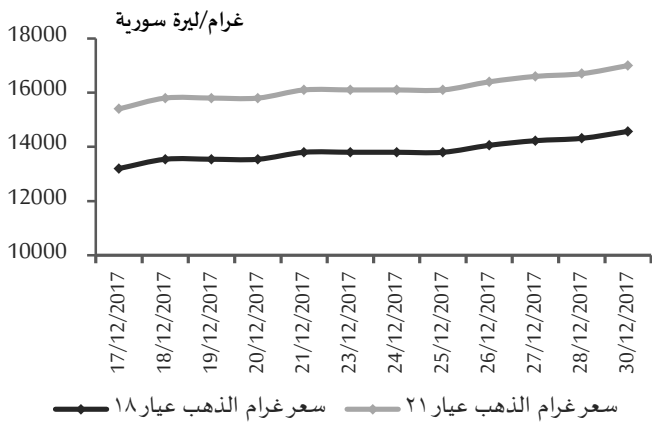

المصدر: الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق، مصرف سورية المركزي.

سوق دمشق للأوراق المالية:

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) ارتفاعاً إلى مستوى 5,982.74 نقطة مقارنةً بمستوى 5,589.45 نقطة في تداولات الأسبوع السابق بنسبة ارتفاع 7.04%، ويعود هذا الارتفاع في المؤشر العام لسوق دمشق إلى ارتفاع أسهم 12 شركات وهي: الشركة الأهلية للزيوت النباتية بنسبة 15.75%، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة 15.35%، وبنك سورية الدولي الإسلامي بنسبة 11.99%، وبنك البركة بنسبة 8.34%، وشركة العقيلة للتأمين التكافلي بنسبة 6.63%، وفرنسبنك سورية بنسبة 5.31%، وبنك الشام بنسبة 5.19%، وبنك بيمو السعودي الفرنسي بنسبة 5.00%، وبنك سورية والخليج بنسبة 4.45%، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة 3.42%، والبنك العربي سورية بنسبة 0.87%،وبنك الأردن سورية بنسبة 0.82%، هذا وقد سجلت قيمة التداولات الأسبوعية الإجمالية انخفاضاً إلى مستوى 354 مليون ليرة سورية مقارنةً بمستوى 686 مليون ليرة سورية في تداولات الأسبوع السابق، وانخفض حجم التداول إلى مستوى 447 ألف سهم مقارنةً بمستوى 779 ألف سهم في تداولات الأسبوع

السابق، واقتصرت هذه التداولات على 614 صفقة مقارنةً بـ990 صفقة بالأسبوع السابق.

الشكل رقم 6التداولات اليومية لسوق دمشق للأوراق المالية

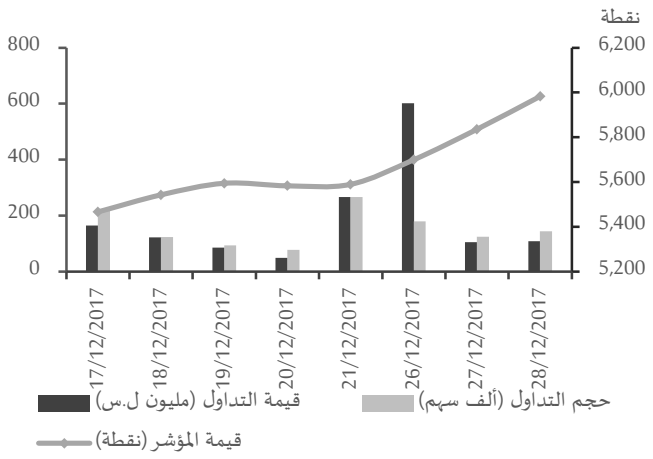

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

على الرغم من سيطرة قطاع المصارف على الحصة الأكبر من تداولات السوق، إلا أن حصته انخفضت من مستوى 95.42% في تداولات الأسبوع السابق إلى مستوى 95.02% في الأسبوع الحالي، وانخفضت حصة الخدمات إلى مستوى 0.04%،مقارنةً بـ0.09% في الأسبوع السابق بينما ارتفعت حصص القطاعات الأخرى لتصبح على النحو الآتي؛ حصة قطاع التأمين إلى مستوى 3.54% مقارنةً بـ3.35% في الأسبوع السابق، وحصة قطاع الصناعة إلى مستوى 1.40% مقارنةً بـ1.14% في الأسبوع السابق.

الشكل رقم 7 الحصة السوقية لكل قطاع

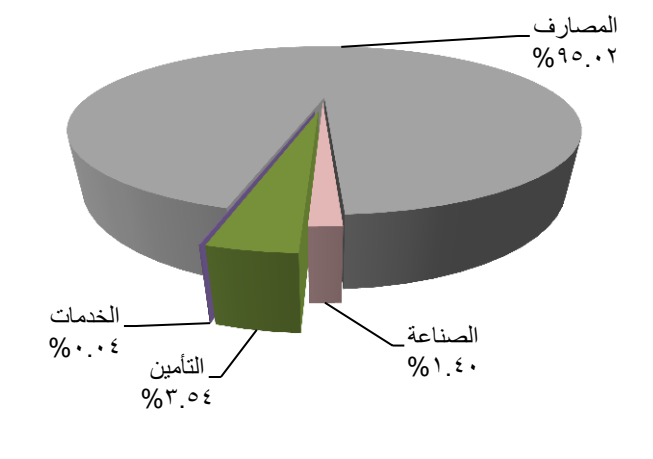

المصدر سوق دمشق للأوراق المالية، مصرف سورية المركزي.

وجاء ترتيب الشركات من حيث نسب الاستحواذ وحجم التداول على النحو الآتي؛ بنك سورية الدولي الإسلامي متصدراً بنسبة استحواذ 35.14% وحجم تداول 91,112 سهم، وبنك قطر الوطني سورية بنسبة استحواذ 17.02%، وحجم تداول 101,351 سهم، وبنك الشام بنسبة استحواذ 16.60% وحجم تداول 72,676 سهم، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل بنسبة استحواذ 9.51% وحجم تداول 43,771 سهم، وبنك البركة بنسبة استحواذ 7.24% وحجم تداول 16,217 سهم، وفرنسبنك سورية بنسبة استحواذ 4.90% وحجم تداول 34,159 سهم، وشركة العقلية للتأمين التكافلي بنسبة استحواذ 3.54% وحجم تداول 34,054 سهم، وبنك سورية والخليج بنسبة استحواذ 2.44% وحجم تداول 28,136 سهم، و البنك العربي سورية بنسبة استحواذ 1.43% وحجم تداول 11,136 سهم، والشركة الأهلية للزيوت النباتية بنسبة استحواذ 1.40%، وحجم تداول 7,550 سهم في حين لم تتجاوز نسب التداول الأخرى 1%.

الاقتصاد المحلي:

المستجدات الاقتصادية المحلية:

مجلس الوزراء؛ مناقشة مشروع قانون بإعفاء المتأخرين عن تسجيل واقعات أحوالهم المدنية من غرامات التأخير:

ناقش المجلس مشروع قانون يقضي بإعفاء المواطنين المتأخرين عن تسجيل واقعات أحوالهم المدنية أو الحصول على بطاقاتهم الشخصية أو الأسرية من غرامات التأخير المنصوص عليها في قانون الأحوال المدنية ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال أسباب صدوره، كما وافق على استثناء العاملين في الدولة المدعوين إلى الخدمة الاحتياطية من قرار المجلس السابق المتعلق بتسليم الرواتب والأجور والتعويضات إلى العامل أو الموظف استناداً الى بطاقته الشخصية وتوقيعه وبصمته.

وناقش المجلس واقع الخدمات المقدمة للمواطنين في المشافي العامة، وأكدّ على ضرورة بذل الوزارات والجهات المعنية أقصى الجهود لتأمين أفضل الخدمات الصحية للمرضى

وتقديم الرعاية الصحية الكاملة لهم، والحرص على استثمار الدعم الذي تقدمه الدولة لهذه المشافي بأفضل السبل.

واعتمد المجلس الصيغة النهائية للمشاريع المشتركة بين عدد من الوزارات مع البرامج الزمنية اللازمة لتنفيذها، والتي تتضمن مجال الإصلاح المؤسسي والإداري، وتطوير الوظيفة العامة، والحكومة الالكترونية، واللامركزية الإدارية، وفي مجال البنى التحتية والخدمات لتشمل استراتيجية إعادة الإعمار وتطوير المجمعات السكنية ومعالجة السكن العشوائي والنقل الجماعي للعاملين بالدولة.

الاقتصادات العربية:

قطر: نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من العام 2017:

أظهرت بيانات صادرة عن وزارة الإحصاء تعافي الاقتصاد القطري إلى حد كبير من المقاطعة التي فرضتها الدول العربية الأربعة، وأنه قد ينمو مجدداً كواحد من أسرع المعدلات في المنطقة، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي المعدل في ضوء التضخم على أساس سنوي بنسبة 1.9% في الربع الثالث من العام 2017، مقارنةً بنمو بلغ 0.3% فقط في الربع الثاني، والذي كان أبطأ معدل للنمو منذ الأزمة المالية العالمية في 2010-2009، وعلى أساس ربعي نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.5% مقارنةً بنمو بلغ 0.2% في الربع الثاني، وكان قطاع التعدين والمحاجر، الذي يشمل النفط والغاز قد نما بنسبة 0.2% عن مستواه قبل عام، بينما نمت بقية قطاعات الاقتصاد بنسبة 3.6%، ونما قطاع الزراعة والحراجة وصيد الأسماك بنسبة 9.6%، وذلك في الوقت الذي كثفت فيه قطر إنتاج الأغذية مثل الحليب ومنتجات الألبان حيث استوردت آلاف الأبقار لتعزيز الإنتاج، ونما قطاع الصناعة التحويلية بنسبة 5.1%، ومن ناحية أخرى قفز إنتاج قطاع التشييد بنسبة 14.7% على أساس سنوي، مما يشير إلى أن إنفاق الحكومة واصل تغذية العمل في المشاريع على الرغم من الانخفاض الحاد في سوق العقارات السكنية، والذي تفاقم جراء المقاطعة.

مصر، صافي مشتريات الأجانب في البورصة نحو 7.4 مليار جنيه في عام 2017:

أظهرت بيانات للبورصة المصرية أن صافي مشتريات الأجانب في البورصة بلغ نحو 7.4 مليار جنيه[1] (415.50 مليون دولار أمريكي) منذ بداية العام 2017، وساعد تحرير سعر الصرف في الثالث من شهر تشرين الثاني عام 2016 على تدفق الاستثمارات الأجنبية على البورصة وأدوات الدين الحكومي، حيث تجاوز صافي مشتريات الأجانب في السوق 13 مليار جنيه منذ تحرير سعر الصرف، و شهدت البورصة ستة إصدارات أولية بنحو أربعة مليارات جنيه خلال العام 2017 استحوذ الأجانب على 65% منها، كما نجح السوق في جذب 22 ألف مستثمر جديد خلال العام 2017مقارنةً بنحو 17 ألف مستثمر جديد في العام 2016 أي بزيادة تقترب من 30% في أعداد المستثمرين المسجلين الجدد، وسجلت السوق الرئيسة أعلى مستوى تداول منذ عام 2009، ورابع أعلى مستوى للتداول في تاريخها، إذ بلغت قيمة التداولات 292 مليار جنيه بزيادة نحو 40% عن العام السابق، وكانت استثمارات الأجانب قد تركزت في قطاعات الخدمات المالية غير المصرفية، والقطاع العقاري.

تونس؛ زيادة العجز التجاري التونسي في الأشهر الأحد عشر الأولى لعام 2017:

زاد العجز التجاري التونسي بنسبة 23.5% على أساس سنوي في الأشهر الأحد عشر من العام 2017، ليصل إلى مستوى قياسي بلغ 14.362 مليار دينار تونسي[2] (5.81 مليار دولار أمريكي)، وبلغ العجز التجاري 11.628 مليار دينار في الفترة ذاتها من العام الماضي، وجاء هذا الارتفاع بعدما زادت الواردات بنسبة 19.2%، بالتوازي مع موافقة البرلمان التونسي موازنة حجمها 32.7 مليار دينار للعام 2018، وتشمل هذه الموازنة

[1] الدولار = 17.8100 جنيه مصري

[2] الدولار = 2.4708 دينار تونسي

إجراءات لتقليص العجز جرى تخفيفها تحت ضغوط من الاتحادات.

اقتصاد منطقة اليورو:

نمو الإقراض المنزلي في شهر تشرين الثاني لعام 2017:

ارتفع الائتمان الممنوح إلى الأسر على أساس سنوي بنسبة 2.8% ليسجل 5.85 تريليون يورو في شهر تشرين الثاني من العام 2017، بعد زيادة بنسبة 2.7% في الشهر السابق، وكان هذا الارتفاع الأبرز في الإقراض الأسري منذ شهر آذار من العام 2009، كما ارتفع الائتمان للشركات غير المالية بنسبة 3.1% ليصل إلى 4.37 تريليون يورو، بعد ارتفاع بنسبة 2.9% في الشهر السابق، وارتفع الائتمان للقطاع الخاص بما في ذلك الأسر المعيشية والشركات غير المالية إلى 2.9% في شهر تشرين الثاني من 2.8% في الشهر السابق.

نمو عرض النقود M3 في شهر تشرين الثاني لعام 2017:

ارتفع عرض النقود M3[1] في منطقة اليورو إلى 11.86تريليون يورو في شهر تشرين الثاني من العام 2017 مقارنةً بـ 11.80 تريليون يورو في شهر تشرين الأول من العام ذاته، ويعد هذا أعلى مستوى له خلال الفترة من عام 1980 حتى عام 2017، وكان أدنى مستوى له قد بلغ 1.1 تريليون يورو في شهر كانون الثاني من العام 1980.

ألمانيا؛ انخفاض مؤشر مناخ الأعمال في شهر كانون الأول لعام 2017:

انخفض مؤشر IFO لمناخ الأعمال إلى 117.2 نقطة في شهر كانون الأول لعام 2017 من مستوى قياسي بلغ 117.6 نقطة في الشهر السابق، وأقل من توقعات السوق عند 1117.5 نقطة، وانخفض مؤشر التوقعات المستقبلية إلى 109.5 نقطة من 111 نقطة، في حين ارتفع مؤشر الظروف الحالية إلى 125.4 نقطة من 124.5 نقطة، وتراجعت المعنويات بين المصنعين وتجار الجملة، ولكنها تحسنت بين شركات البناء وتجار التجزئة، ومن جهة أخرى؛ ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في ألمانيا بنسبة 0.60% في شهر كانون الأول من العام 2017 مقارنةً بالشهر السابق.

الاقتصاد الأمريكي:

ارتفاع مخزونات الجملة في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر تشرين الثاني لعام 2017:

ارتفعت مخزونات الجملة في الولايات المتحدة على أساس شهري بنسبة 0.7% لتصل إلى 610.2 مليار دولار أمريكي في شهر تشرين الثاني من العام 2017، بعد انخفاض بنسبة 0.4% في الشهر السابق، وتجاوز توقعات السوق التي أشارت إلى انخفاض بنسبة 0.4%، وعلى أساس سنوي، ارتفعت أسهم الجملة (wholesale stocks) لتصل إلى مستوى قياسي لم تشهده من قبل وبنسبة 3.8%، حيث كان مخزون الجملة قد سجل أعلى مستوى له عند 2.10% في شهر تشرين الأول من العام 2010.

ارتفاع مؤشر النشاط التجاري العام في شهر تشرين الثاني لعام 2017:

ارتفع مؤشر النشاط التجاري العام الصادر عن بنك الاحتياطي الفدرالي في ولايتي دالاس وتكساس إلى 29.7 نقطة في شهر كانون الأول من العام 2017 من 19.4 نقطة في شهر تشرين الثاني من العام ذاته، وتجاوز توقعات السوق التي أشارت إلى 20 نقطة، وهو أعلى مستوى له منذ شهر آذار عام 2006، وكانت الزيادات أسرع بالنسبة للإنتاج والطلبيات الجديدة، ومخزونات المواد، في حين تراجعت مخزونات السلع تامة الصنع.

[1] العرض النقدي M3 يتضمن مجموع الأصول النقدية المتاحة في اقتصاد منطقة اليورو. وهو مجموع M1 (المتضمنة النقد في التداول وودائع الليلة الواحدة)، و M2 (المتضمنة الM1 يضاف إليها الودائع لأجل سنتين كأقصى حد، والودائع القابلة للتحويل بإشعار لثلاثة أشهر كأقصى حد)، مضافاً إليها الأدوات القابلة للتداول المصدرة من قبل المؤسسات المالية النقدية كمثال أدوات إعادة الشراء أو وحدات تمويل السوق النقدية.

انخفاض مؤشر نشاط التصنيع في شهر كانون الأول لعام 2017:

انخفض مؤشر نشاط التصنيع في المنطقة الخامسة[1] في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 20 نقطة في شهر كانون الأول من عام 2017 من 30 نقطة في شهر تشرين الثاني من العام ذاته والذي كان أعلى رقم قياسي، وجاء هذا الرقم دون توقعات السوق التي أشارت 22 نقطة، وسط تباطؤ في الشحنات والطلبات الجديدة ومتوسط ساعات العمل، بينما ارتفع عدد العاملين ومخزونات السلع تامة الصنع والمواد الخام بوتيرة أسرع.

ارتفاع مطالبات إعانة البطالة في الأسبوع المنتهي في 30 كانون الأول عام 2017:

ارتفع عدد الأمريكيين الذين تقدموا بطلبات للحصول على إعانات البطالة بمقدار 3 آلاف ليصل إلى 250 ألف في الأسبوع المنتهي في 30 من كانون الأول من العام 2017، مقارنةً بمستوى الأسبوع السابق والبالغ 247 ألفاً، كما أنه أعلى من توقعات السوق التي أشارت إلى 240 ألفاً، وكان هذا أعلى مستوى له في شهرين.

الاقتصاد البريطاني:

نمو الاستثمار التجاري في الربع الثالث من العام 2017:

ارتفع الاستثمار التجاري بنسبة 0.5% في الربع الثالث من العام 2017 ليصل إلى 45.868 مليار جنيه إسترليني، وهو أعلى من التقديرات الأولية التي أشارت إلى ارتفاع بنسبة 0.2%، إلا أنها النسبة ذاتها المسجلة في الربع السابق، وجاءت المساهمات الإيجابية في هذا النمو على نحو أساسي من قطاع البناء والتشييد، ومنتجات الملكية الفكرية، في حين كان هناك أثر سلبي لمعدات النقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ارتفاع صافي إقراض الرهن العقاري في شهر تشرين الثاني من العام 2017:

ارتفع صافي إقراض الرهن العقاري بمقدار 1.853 مليار جنيه إسترليني في شهر تشرين الثاني من العام 2017، مقارنة بمكاسب قيمتها 1.873 مليار جنيه إسترليني في شهر تشرين الأول من العام ذاته، بينما انخفض عدد الموافقات على القروض لشراء المنازل إلى 39.507 ألف من القراءة السابقة التي تم تنقيحها والبالغة 40.417 ألف، وأقل من توقعات السوق التي أشارت إلى 40.472 ألف، وهو أدنى مستوى له منذ أشهر آب من العام 2016، بعد قرار بنك إنجلترا رفع أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ أكثر من عقد من الزمان.

الاقتصاد الروسي:

تراجع مؤشر ثقة الأعمال في شهر كانون الأول من العام 2017:

انخفض مؤشر ثقة الأعمال إلى -5 نقطة في شهر كانون الأول من العام 2017 من -4 نقطة في شهر تشرين الثاني من العام ذاته، وقد بلغ متوسط الثقة في الأعمال في روسيا -3.26 في الفترة من عام 2005 حتى عام 2017، وكان أعلى مستوى له عند 7 نقطة في شهر تموز من عام 2007، وبلغ أدنى مستوى قياسي له -20 في شهر كانون الأول من العام 2008.

انخفاض مؤشر مديري المشتريات في قطاع الخدمات في شهر كانون الأول لعام 2017:

انخفض مؤشر مديري المشتريات في قطاع الخدمات إلى 56.8 نقطة في شهر كانون الأول من العام 2017 من أعلى مستوى في عشرة أشهر المسجل في شهر تشرين الثاني من العام ذاته والبالغ 57.4 نقطة.

ارتفاع مؤشر مديري المشتريات الصناعي في شهر كانون الأول لعام 2017:

ارتفع مؤشر مديري المشتريات الصناعي المعدل موسمياً إلى 52 نقطة في شهر كانون الأول من العام 2017 من 51.5 نقطة في شهر تشرين الثاني من العام ذاته، وكانت هذه أعلى قراءة منذ

[1] بما في ذلك مقاطعة كولومبيا وماريلاند وكارولينا الشمالية وكارولينا الجنوبية وفرجينيا وفرجينيا الغربية.

شهر تموز، حيث استمر نشاط الشراء بالارتفاع بينما ظلت العمالة دون تغيير على نطاق واسع، ومن ناحية أخرى، إبرام عقود لطلبيات تصدير الجديدة للمرة الأولى منذ شهر آب، وتراجعت الطلبات المتراكمة للشهر الرابع على التوالي.

الاقتصاد الآسيوي

اليابان؛ ارتفاع أسعار المستهلك في شهر تشرين الثاني لعام 2017:

ارتفعت أسعار المستهلك على أساس سنوي بنسبة 0.6% في شهر تشرين الثاني من العام 2017، بعد ارتفاع بنسبة 0.2% في الشهر السابق، وكان هذا الرقم أعلى بقليل من توقعات السوق البالغة 0.5%، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف النقل، بينما انخفضت أسعار المواد الغذائية أقل بكثير مما كانت عليه في الشهر السابق، وارتفعت أسعار المستهلك الأساسية التي تستثني المواد الغذائية الطازجة بنسبة 0.9% مقارنةً بالشهر ذاته من العام السابق، وهو أعلى رقم منذ شهر آذار عام 2015، وكانت الأسواق قد توقعت ارتفاع بنسبة 0.8%.

الصين؛ ارتفاع الأرباح الصناعية في شهر تشرين الثاني لعام 2017:

ازدادت الأرباح الصناعية بنسبة 14.9% لتصل إلى 785.82 مليار يوان، مقارنةً بزيادة نسبتها 25.1% في شهر تشرين الأول من العام ذاته، وكان هذا أدنى معدل خلال سبعة أشهر، وقد ارتفعت الأرباح التي حققتها الشركات الصناعية الكبرى بنسبة 21.9% لتصل الى 6.88 تريليون يوان في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2017 مقارنةً بالفترة ذاتها من العام السابق، وقد ساهمت المنتجات المصنعة والمنتجات المعدنة غير الفلزية بالجزء الأكبر من هذه الأرباح.

الهند؛ ارتفاع العجز المالي خلال الفترة من شهر نيسان إلى شهر تشرين الثاني في العام 2017:

ارتفع العجز المالي خلال الفترة من شهر نيسان إلى شهر تشرين الثاني في العام 2017 ليصل إلى 6.121 تريليون روبية من 4.58 تريليون روبية في الفترة ذاتها من العام 2016، وبلغ مجموع النفقات 14.79 تريليون روبية، وبلغت الإيرادات 8.05 تريليون روبية، وتهدف الحكومة إلى خفض العجز المالي إلى 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية الحالية التي ستنتهي في شهر آذار من العام 2018.

تركيا؛ ارتفاع العجز التجاري في شهر تشرين الثاني لعام 2017:

ارتفع العجز التجاري في تركيا بنسبة 52.4% ليصل إلى 6.3 مليار دولار أمريكي في شهر تشرين الثاني من العام 2017 مقارنةً بعجز مقداره 4.1 مليار دولار أمريكي في الشهر ذاته من العام 2016، حيث ارتفعت الواردات بنسبة 21.3% على أساس سنوي لتصل إلى 20.5 مليار دولار أمريكي، مدفوعاً بالسلع الوسيطة والسلع الاستهلاكية، في حين ارتفعت الصادرات بنسبة 11.2% لتصل 14.2 مليار دولار أمريكي، مدعومةً بارتفاع مبيعات المنتجات المصنعة والتعدين واستغلال المحاجر، وخلال الأشهر العشرة الأولى من العام 2017 ارتفع العجز التجاري بنسبة 33.8% ليسجل 67.5 مليار دولار أمريكي من 50.5 مليار دولار أمريكي في الفترة ذاتها من العام 2016.

المنظمات والهيئات الدولية:

صندوق النقد: حصة الدولار الأمريكي من الاحتياطي العالمي للعملات تهبط لأدنى مستوى لها في الربع الثالث من العام 2017:

أظهرت بيانات صادرة عن صندوق النقد الدولي أن حصة الدولار الأمريكي من الاحتياطيات العالمية للنقد الأجنبي تراجعت في الربع الثالث من العام 2017 إلى أدنى مستوى منذ منتصف عام 2014، بينما زادت حصة اليورو واليوان الصيني، وزادت الاحتياطيات المحتفظ بها بالدولار الأمريكي إلى 6.13 تريليون دولار أمريكي، أو ما يعادل 63.5% من مخصصات الاحتياطيات في الربع الثالث، من 5.91 تريليون دولار أمريكي أو ما يعادل 63.8% في الربع الثاني، وهذا هو

ثالث انخفاض فصلي على التوالي لحصة الدولار الأمريكي من الاحتياطيات العالمية.

صندوق النقد الدولي: الشرق الأوسط في حالة تغيير:

بعد قرابة سبعة أعوام من أحداث العام 2011 والتي كانت إيذاناً بفترة من التغير غير المسبوق في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[1]،وجد أنه ثمة تقدماً ملحوظاً قد تحقق من حيث إصلاحات المالية العامة، لكن هذه الإصلاحات لا يزال أمامها شوطاً طويلاً حتى تتمكن من تقليص التفاوت في توزيع الثروة داخل معظم بلدان المنطقة، أو تضييق فوارق التنمية فيما بينها، فقد أدت الصراعات الإقليمية المطولة، وانخفاض أسعار النفط، وضعف الإنتاجية، وعدم جودة الحوكمة، إلى إلحاق خسائر فادحة باقتصادات المنطقة، كما أن النمو لم يكن قوياً بالدرجة الكافية لإحداث خفض ملموس في البطالة، حيث بلغت نسبة تعداد الشباب غير العاملين 25% ، نتيجة لذلك، تواجه الآن بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خياراً صعباً بين التقشف لفترة قصيرة والمثابرة في إتمام الإصلاحات طويلة الأجل التي يتعين القيام بها لتأمين رخائها الاقتصادي في المستقبل، فالتخلي عن التعديلات الاقتصادية المهمة المطلوبة لتعزيز النمو الاحتوائي، وتحديث القطاعين العام والخاص من شأنه أن يعود بالمنطقة إلى الوراء، ربما عقود عدة مضت، ويتيح الاقتصاد العالمي بظروفه المواتية فرصة جيدة للتعجيل بوتيرة الإصلاح، وقد حافظت بلدان المنطقة على استقرار اقتصادها الكلي، لكن النمو كان أبطأ بكثير من المستوى المطلوب لمواكبة تزايد السكان، مما أسفر عن ارتفاع مستمر في البطالة، فمتوسط النمو الاقتصادي لم يتجاوز 3.6% سنوياً منذ عام 2011، وهو ما يقل عن العقد الماضي بمقدار الثلث، وأشارت تقديرات الصندوق إلى أن استمرار معدلات النمو السائدة منذ عام 2011 يمكن أن يرفع متوسط البطالة إلى أكثر من 14% بحلول عام 2030، وبالإضافة إلى ذلك، تكبدت المنطقة خسائر فادحة بسبب الصراعات في أفغانستان والعراق وليبيا وسورية واليمن التي أدت إلى إرباك أنشطة التجارة والسياحة والاستثمار، كما أنها أودت بحياة الكثيرين منذ عام 2011، وكانت آثارها الاقتصادية مدمرة، فضلاً عن الضغوط الكبيرة التي أضافها نزوح اللاجئين من مناطق الصراع على الميزانيات والبنى التحتية وأسواق العمل والإسكان في البلدان المضيفة، وفي نفس الوقت، تعاني البلدان المصدرة للنفط من الانخفاض الحاد في أسعار الطاقة الذي أدى إلى عجوزات كبيرة في المالية العامة فضلاً عن تراجُع النمو، ففي المتوسط زادت العجوزات بأكثر من 10% من إجمالي الناتج المحلي في العام 2016، وتضاعف الدين العام إلى أكثر من 30% من إجمالي الناتج المحلي منذ عام 2014، لكن هذه الأرقام تحجب وراءها جهوداً كبيرة لتخفيض العجز، فقد تحسن الرصيد الأولي غير النفطي – الذي يستبعد أثر أسعار النفط، ويمكن اعتباره مقدار الجهد المالي الذي تبذله الحكومات في تحصيل الإيرادات - بأكثر من 12% من إجمالي الناتج المحلي منذ عام 2014، وكذلك لا يزال عجز الموازنات العامة مرتفعاً في البلدان المستوردة للنفط وإن كانت هذه البلدان مستفيدة من انخفاض أسعار النفط، وتتجاوز العجوزات 6% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط، كما تزيد مستويات الدين على 90% من إجمالي الناتج المحلي في مصر والأردن ولبنان. وبالرغم من أن هذه البلدان تمكنت من خفض العجز بما يكفي للحفاظ على استقرارها الاقتصادي، فإنها تحتاج إلى توفير موارد إضافية لمعالجة القضايا الاجتماعية والتنموية، ومن المتوقع أن يرتفع النمو إلى أكثر من 4% هذا العام نتيجة لزيادة الاستهلاك الخاص والصادرات، ومما لا شك فيه أن صناع السياسات في المنطقة يدركون أن هناك حاجة لخلق مزيد من فرص العمل وتقوية النمو ومن ثم فقد أضافوا هذه الأهداف إلى جانب تعزيز الطابع الاحتوائي للنمو إلى خطط التنمية الوطنية، وإذا ما تم تنفيذ هذه الخطط فسوف تقطع شوطاً طويلاً نحو تحقيق هذه

[1] وذلك وفق تقرير صادر في مجلة التمويل والتنمية تحت عنوان وقت التحرك العملي أمام بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فرصة سانحة لإجراء الإصلاحات اللازمة بما يكفل الرخاء لعقود قادمة.

الأهداف، وسيكون من المهم على نحوٍ خاص إدراك الحاجة إلى منح المرأة حقوقاً مساويةً للرجل وزيادة مشاركتها في سوق العمل.

أسواق المال العربية والدولية:

البورصة العربية:

أنهت أسواق المال العربية تداولاتها الأسبوعية مرتفعةً، حيث ارتفع المؤشر الرئيس للبورصة المصرية **EGX30** بنسبة بلغت 2.38% مسجلاً 15,016.97 نقطة بدعم من قطاعات الصحة، والأغذية، والمواد الأساسية، والمصارف، وارتفع المؤشر الرئيس للبورصة المغربية **MASI** بنسبة بلغت 1.56% مسجلاً 12,388.82 نقطة بدعم من قطاعات النقل، والعقارات، والبرمجيات، وارتفع المؤشر العام السعودي **TASI** بنسبة بلغت 0.29% مسجلاً 7,230.61 نقطة بدعم من قطاعات الاتصالات، والتجزئة، والإعلام، وارتفع مؤشر سوق دبي المالي **DFMGI** بنسبة بلغت 0.15% مسجلاً 3,370.07 نقطة بدعم من قطاعات العقارات، والمالية، والخدمات، وارتفع المؤشر العام الأردني **AMGNRLX** بنسبة بلغت 0.15% مسجلاً 2,132.17 نقطة بدعم من قطاعات الصناعة، والخدمات، والمصارف.

الشكل رقم 8 تطور أهم مؤشرات الأسواق العربية خلال أربعة أسابيع

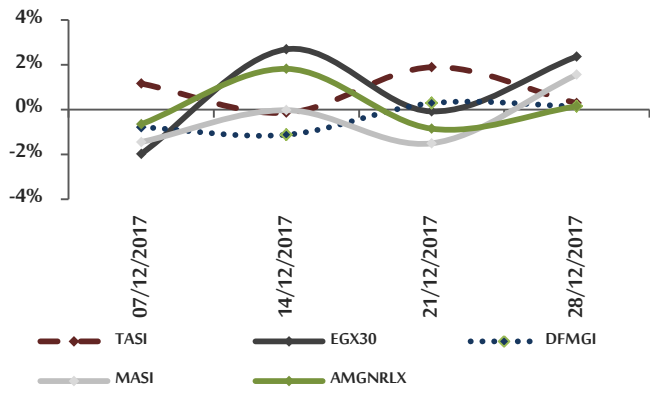

الأسهم الأمريكية:

أنهت الأسواق المالية الأمريكية تداولاتها الأسبوعية على انخفاض، حيث سجلت خسائر في قطاعات المؤسسات العامة، والمالية، والسلع الاستهلاكية، والتكنولوجيا، وأغلق مؤشر **DJI** على انخفاض بنسبة بلغت 0.14% مسجلاً 24,719.22 نقطة، وانخفض مؤشر **S&P500** بنسبة بلغت 0.36% مسجلاً 2,673.61 نقطة، وانخفض مؤشر **NASDAQ** بنسبة بلغت 0.81% مسجلاً 6,903.39 نقطة.

الشكل رقم 9 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأمريكية خلال أربعة أسابيع

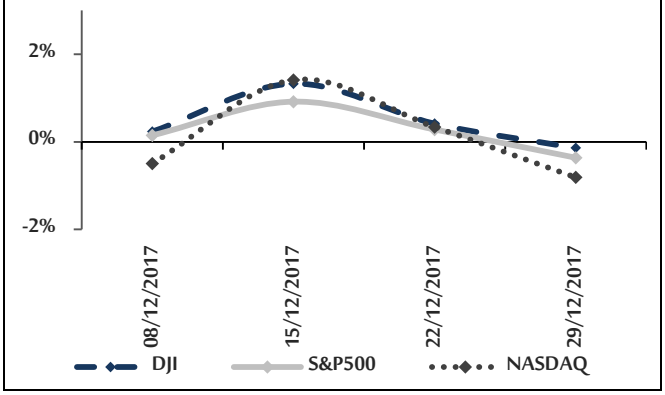

الأسهم الأوروبية:

أنهت الأسواق المالية الأوروبية تداولاتها الأسبوعية على انخفاض باستثناء السوق البريطانية، حيث ارتفع مؤشر **FTSE100** البريطاني بنسبة بلغت 1.25% مسجلاً 7,687.77 نقطة بدعم من قطاعات المالية، والزراعية، والتعدين، بينما انخفض مؤشر **CAC40** الفرنسي بنسبة بلغت 0.97% مسجلاً 5,312.56 نقطة بضغط من قطاعات المالية، والسلع الاستهلاكية، والمواد الأساسية، وانخفض مؤشر **DAX30** الألماني بنسبة 1.19% مسجلاً 12,917.64 نقطة بضغط من قطاعات الصناعة، والاتصالات، والبرمجيات.

الشكل رقم 10 تطور أهم مؤشرات الأسواق الأوروبية خلال أربعة أسابيع

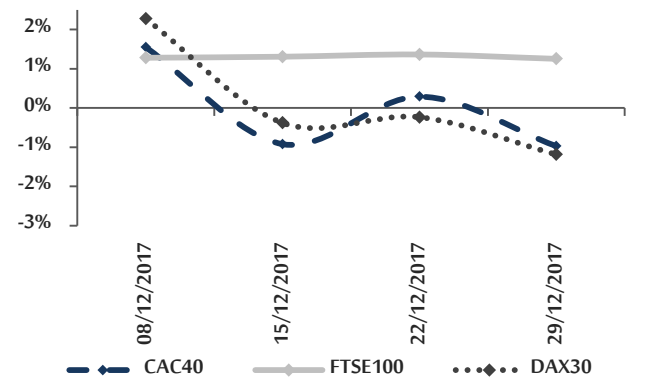

الأسهم الآسيوية:

تباين أداء الأسواق المالية الآسيوية خلال تداولاتها الأسبوعية، حيث ارتفع المؤشر الرئيس للبورصة الهندية **NSEI50** بنسبة بلغت 0.36% مسجلاً 10,530.70 نقطة بدعم من قطاعات التعدين، والمعلوماتية، والطاقة، وارتفع مؤشر شنغهاي المركب **SSEC** بنسبة بلغت 0.31% مسجلاً 3,307.17 نقطة بدعم من قطاعات التأمين، والسياحة والترفيه، وإنتاج الكهرباء، بينما انخفض مؤشر **S&P/ASX200** الأسترالي بنسبة بلغت 0.08% مسجلاً 6,065.10 نقطة بضغط من قطاعات الاتصالات، والمؤسسات العامة، والخدمات، وانخفض مؤشر **NIKIE225** الياباني بنسبة بلغت 0.66% مسجلاً 22,764.94 نقطة بضغط من قطاعات الكيماويات، والعقارات، والتخزين.

الشكل رقم 11 تطور أهم مؤشرات الأسواق الآسيوية خلال أربعة أسابيع

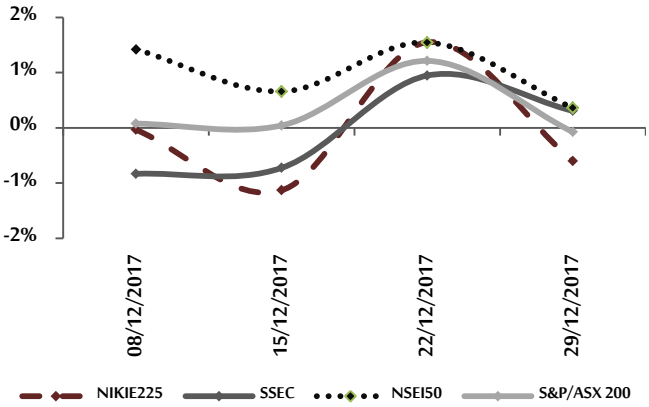

الأسهم الروسية:

أغلقت بورصة موسكو تداولاتها الأسبوعية على ارتفاع، حيث ارتفع مؤشر **MCX** بنسبة بلغت 0.32%مسجلاً 2,109.74 نقطة بدعم من قطاعات التعدين، وإنتاج الكهرباء، والنفط والغاز الطبيعي.

الشكل رقم 12 تطور مؤشر السوق الروسية خلال أربعة أسابيع

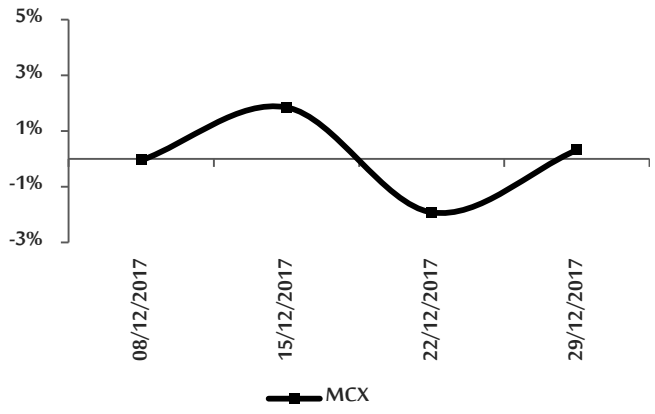

أسعار العملات:

اليورو:

افتتح اليورو تداولاته الأسبوعية على ارتفاع طفيف مسجلاً 1.187 دولار أمريكي لليورو بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 1.186 دولار أمريكي لليورو) وذلك في ظل ضعف أحجام التداول بسبب عطلة أعياد الميلاد، واستمر اليورو بارتفاعه خلال تداولات منتصف الأسبوع وآخره مسجلاً 1.200 دولار أمريكي لليورو مدعوماً بنشرة البنك المركزي الأوروبي والتي أفادت بتعافي الاقتصادي في منطقة اليورو، إضافةً لتراجع الدولار الأمريكي بعد بيانات اقتصادية أمريكية ضعيفة[1].

الشكل رقم 13 تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار خلال أسبوعين

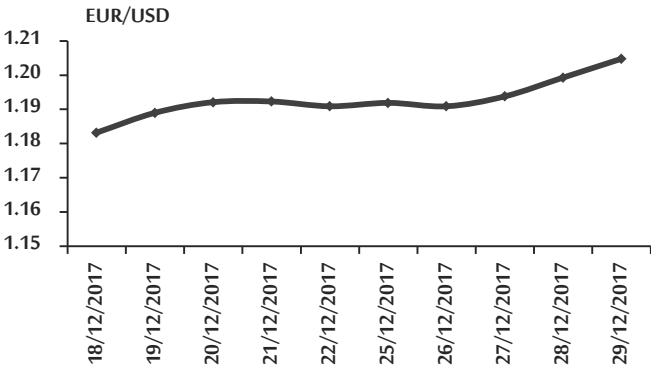

[1] ارتفع العجز التجاري للبضائع الأمريكية خلال شهر تشرين الثاني من العام 2017 ليصل إلى 69.7 مليار دولار، مقارنةً بـ 68.1 مليار دولار في الشهر السابق.

الجنيه الاسترليني:

افتتح الجنيه تداولاته الأسبوعية على ارتفاع مسجلاً 1.337 دولار أمريكي للجنيه بعد أن أغلق في الأسبوع السابق منخفضاً (عند مستوى 1.336 دولار أمريكي للجنيه) مدعوماً ببيانات اقتصادية بريطانية جيدة[1]، واستمر الجنيه بارتفاع خلال تداولات منتصف الأسبوع وآخره، ليغلق عند مستوى 1.352 دولار أمريكي للجنيه مع استمرار تراجع الدولار الأمريكي.

الشكل رقم 14 تطور سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار خلال أسبوعين

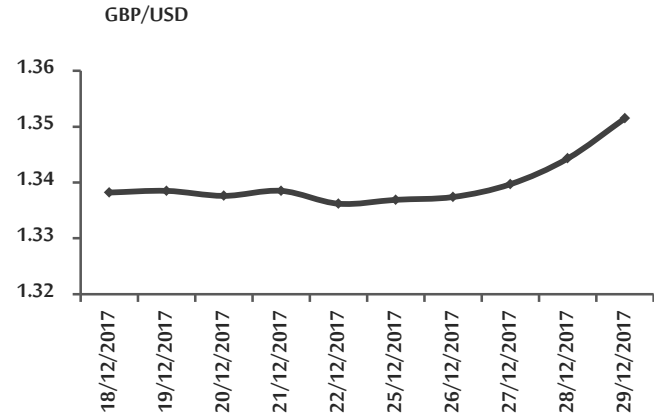

الين:

افتتح الين تداولاته الأسبوعية على انخفاض طفيف مسجلاً 113.28 ين للدولار الأمريكي بعد أن أغلق في الأسبوع السابق على ارتفاع (عند مستوى 112.32 ين للدولار الأمريكي) وذلك وسط تذبذب الطلب على الين وضعف أحجام التداول، وتابع الين انخفاضه في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 113.36 ين للدولار الأمريكي وذلك مع ارتفاع الطلب على الأسهم الآسيوية، بينما ارتفع الين في تداولات نهاية الأسبوع مسجلاً 112.69 ين للدولار الأمريكي وسط تراجع الدولار الأمريكي، إضافةً إلى أخبار عن مناقشات بين أعضاء البنك المركزي الياباني بشأن الخروج من سياسة التحفيز الضخمة ورفع سعر الفائدة.

الشكل رقم 15 تطور سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار خلال أسبوعين

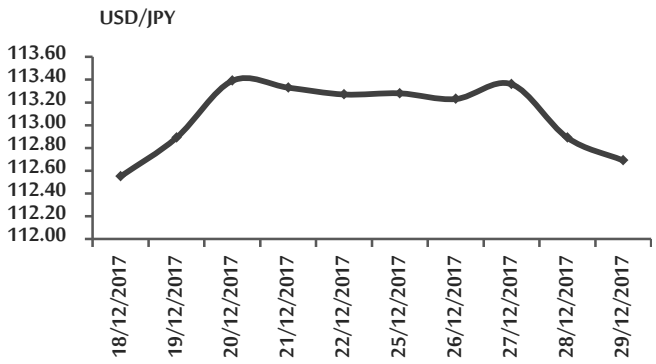

اليوان:

تابع اليوان ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 6.540 يوان للدولار الأمريكي بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق عند (مستوى 6.577 يوان للدولار الأمريكي) وسط عدم قيام بنك الصين الشعبي بأي عملية ضخ في الأسواق للجلسة الثانية على التوالي، بينما انخفض اليوان في تداولات منتصف الأسبوع مسجلاً 6.557 يوان للدولار الأمريكي بعد سماح بنك الصين الشعبي للمصارف بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي لتصل إلى 2%، لينهي اليوان تداولاته الأسبوعية على ارتفاع مسجلاً 6.507 يوان للدولار الأمريكي وسط تراجع الدولار الأمريكي.

الشكل رقم 16 تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار خلال أسبوعين

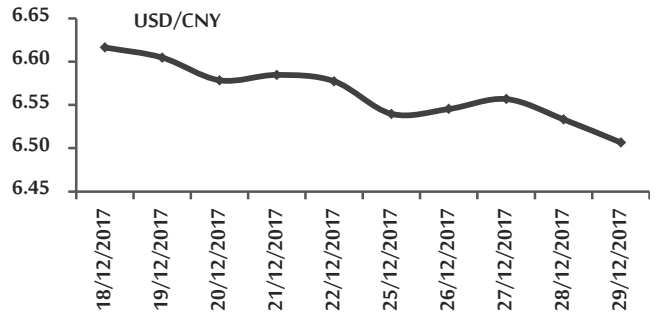

الذهب:

افتتح الذهب تداولاته الأسبوعية على انخفاض مسجلاً 1,277.90 دولار أمريكي للأونصة بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 1,278.80 دولار أمريكي للأونصة)، وسط ترقب المستثمرين بقلق أنباء تعيين الرئيس

[1] جاءت قراءة مؤشر موافقات القروض العقارية متوافقة مع التوقعات لشهر تشرين الثاني من العام 2017، مسجلاً 39.5 ألف موافقة.

الجديد لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، إضافةً لانحسار الطلب عليه كملاذ آمن في ظل صعود أسواق الأسهم وهدوء في الأوضاع الجيوسياسية، بينما ارتفع الذهب في تداولات منتصف الأسبوع وآخره لينهي تداولاته الأسبوعية عند مستوى 1,309.30 دولار أمريكي للأونصة في ظل تزايد الإقبال على المعدن النفيس كملاذ آمن، في ظل ضعف السيولة النقدية الحالية في الأسواق المالية بسبب عطلات نهاية العام.

الشكل رقم 17 تطور سعر الذهب خلال أسبوعين

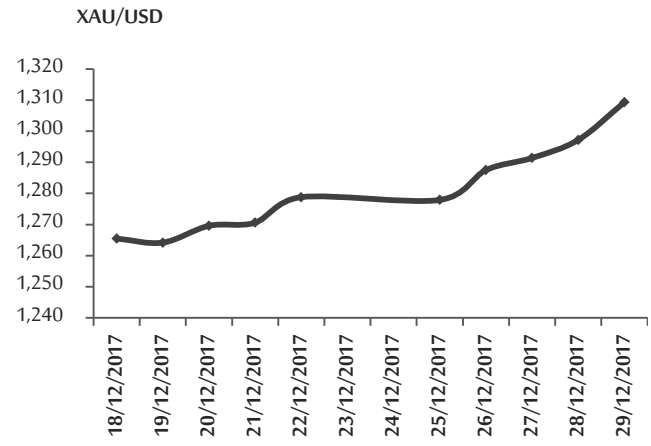

النفط:

تابع النفط ارتفاعه في بداية تداولاته الأسبوعية مسجلاً 66.02 دولار أمريكي للبرميل بعد أن أغلق مرتفعاً في الأسبوع السابق (عند مستوى 65.25 دولار أمريكي للبرميل) مدعوماً بالأنباء عن انفجار أحد خطوط النفط الليبية، واستمر النفط بالارتفاع في تداولات منتصف وآخر الأسبوع مسجلاً 66.87 دولار أمريكي للبرميل مدعوماً بتصريحات سعودية بأنَ المملكة السعودية ملتزمة بإنهاء تخمة المعروض العالمي، إضافةً لتراجع مخزونات الخام الأمريكية[1].

الشكل رقم 18 تطور سعر النفط خلال أسبوعين

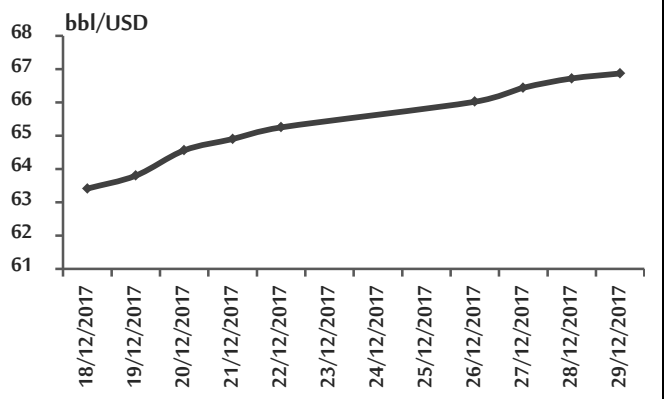

أوراق عمل بحثية:

مجموعة الـ 24: الاستثمار العام من أجل التنمية المستدامة[2]:

أعادت نماذج التوازن الاقتصادي العام SDGs الاهتمام بالاستثمار، ولا سيما في استثمارات القطاع العام في البنية التحتية، حيث أصدرت المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مبادئ توجيهية جديدة "للممارسات الجيدة " في هذا الإطار، إلاّ أنها ليست كافية لضمان التنمية المستدامة، وقد تم طرح الأسئلة التالية في هذ الورقة "بماذا نستثمر" و "أين؟ ، وركزت الورقة على دولة تشيلي، التي تفي بمعظم المعايير الموصى بها، وتجري على النحو الملائم كمثال على إدارة الاستثمارات بكفاءة وشفافية. ولكن، على مدى عقدين من الزمن، أصبح الاقتصاد أقل "تعقيداً" واعتمد على الصادرات الأولية مع استخدام محدود لقدراته الهائلة، وهي تعاني أيضاً من الفوارق المكانية، وعدم المساواة، والازدحام والتلوث في المناطق الحضرية، وتبيَن لنا كيف يمكن لنظام من أسعار الظل على مستوى الاقتصاد أن يرتبط باستراتيجية النمو المستدام، وأن يساعد في إنشاء مراكز جديدة "نظيفة"، وإنّ تحقيق تناغم أو انسجام وطني هو ضرورة، فإن الاستثمارات المحلية في البنية التحتية والخدمات

[1] تراجعت مخزونات الخام خلال الأسبوع المنتهي بـ2017/12/22 بقيمة 4.6 مليون برميل.

[2] G 24: **Public Investment for Sustainable Development**, September 2017.

العامة لها أهمية حاسمة في تأسيس مراكز جاذبة للمستثمرين من القطاع الخاص وإيجاد فرص عمل مستدامة، كما ينبغي أن تعكس خيارات الاستثمار معاملات الاقتصاد الكلي (بما يتماشى مع استراتيجية النمو المستدام للاقتصاد ككل)، بما في ذلك درجة عدم المساواة من قبل الحكومة، ومعاجلة أنواع مختلفة من العمالة ورأس المال بالإضافة إلى سعر الصرف (على الرغم من أنه لا يشكل مشكلة لدولة تشيلي حيث يتحدد عن طريق قوى السوق، وتتمثل إحدى المسائل الحاسمة في اختيار معدل الخصم – ضمن إطار يضمن تحقيق التنمية المستدامة ويوازن بين التكلفة والعائد اجتماعياً، وهو ما ينبغي أن يعكس تكلفة جمع المال العام، وليس سعر الفائدة في السوق المرتفع نسبياً المستخدم في مؤشر الدخل القومي، كما يجب وضع مستوى معين من رصيد الديون وحدود العجز، وإعادة النظر في تقسيمات مستويات الحكومة، إضافةً إلى قدرة كل إدارة على السداد المستدام ويرتبط ذلك ارتباطاً حاسماً بمصادر الإيرادات الذاتية، كما يعد التنسيق بين مستويات الحكومة أمر بالغ الأهمية، وهناك مجموعة من النقاط لابد من النظر بها فيما يتعلق الاستثمار المستدام:

أولاً؛ ينبغي استكمال أولويات الاستثمار لإطار السياسة الضريبية الوطنية. حيث تحدد ضريبة القيمة المضافة وضريبة الكربون على حد سواء كأحد مصادر التمويل، وتقلل من التشوهات، وتخلق الحوافز المناسبة للعمل العام، وقد أكملت الصين الاندماج الكامل لضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات في عام 2016 للحد من تكاليف القيام بالأعمال، وتحاول الهند أن تفعل الشيء نفسه مع تعديل دستوري تم إقراره مؤخراً. لكن يجب الإشارة إلى أن توحيد قواعد ضريبة المبيعات إلى ضريبة القيمة المضافة يقلل من الأدوات المتاحة للحكومات الفيدرالية.

ثانياً؛ يتعين استكمال برنامج الضرائب الوطنية بنظام ضريبي محلي كما في حالة الصين، أو جنوب آسيا، إذ أنه يمكن أن يكون هناك مبرر لأن تكون ضريبة الكربون أعلى في العاصمة والمناطق التي تخضع للازدحام والتلوث، ويمكن تحقيق ذلك من خلال ضرائب وطنية)، وتنطبق اعتبارات مماثلة فيما يتعلق بضريبة الدخل التي يمكن أن توفر عائدات ذاتية دون الحاجة إلى إدارات منفصلة.

ثالثاً؛ الحاجة إلى نظام ضريبي محلي، حتى ولو كانت صغيرة نسبياً في الإيرادات الإجمالية، وهو أمر مهم لتوليد حوافز للشركات والعمال، والأهم من ذلك خلقها القيود التي تفرضها الحكومات المحلية على الميزانية. ونظراً لأنَ ضريبة العقارات لا تعمل بشكل جيد على المستوى المحلي في معظم اقتصادات الأسواق الناشئة، لذلك فمن المهم توليدها بآليات بديلة لتطوير استثمارات مستدامة في مثل تلك الاقتصادات لتقييم الضرائب العقارية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، مع تطبيق على السنغال وتنزانيا.

جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 2017

أعلنت الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم يوم 9 تشرين الأول من العام 2017، فوز عالم الاقتصاد الأميركي - Richard H. Thaler[1]– (72 عاماً) بجائزة نوبل للعلوم الاقتصادية لعام 2017 عن أبحاثه ودراساته في الاقتصاد السلوكي.

يُعد Thaler أحد المؤسسين لعلم الاقتصاد السلوكي، فهو مُبتكر نظرية الترغيب/التحفيز الاقتصادية، لتحليل النواحي غير العقلانية وغير المنطقية في السلوك الاقتصادي للأفراد، والمُقتبس اسمها من اسم مؤلفه الأشهر المنشور في عام 2008 Nudge: Improving Decisions about Health, Wealth, and Happiness animated، والذي يمثل انطلاقه كُبرى لفرع

[1] ولد Thaler عام 1945 في إيست أورانج بولاية نيوجيرزي، وعمل في جامعة شيكاغو، بكلية بووث للاقتصاد منذ عام 1995، حصل على شهادة البكالوريوس عام 1967 من جامعة كايس ويسترن ريزيرف، وفي عام 1970 حصل على شهادة الماجستير من جامعة روتشستر ثم شهادة الدكتوراه من نفس الجامعة عام 1974.

وهو عضو الأكاديمية الأميركية للفنون والعلوم، وزميل في الجمعية المالية الأميركية وجمعية الاقتصاد القياسي، وتولى في عام 2015 منصب رئاسة الجمعية الاقتصادية الأميركية.

حديث من علم الاقتصاد يُدعى بـ الاقتصاد السلوكي، كما وضع نظرية Mental accounting - المحاسبة الذهنية-، التي تشرح كيف يقوم الأفراد بتبسيط عملية اتخاذ القرارات المالية، بإقامة خانات منفصلة الواحدة عن الأخرى في أذهانهم، ثم التركيز على وطأة كل قرار فردي، عوضاً عن التركيز على التأثير الإجمالي، ولو أوقعهم ذلك في خطأ.

لمحة عن الاقتصاد السلوكي:

يعرّف الاقتصاد السلوكي – Behavioral Economics- كونه فرع حديث النشأة من فروع علم الاقتصاد، يتم فيه تطبيق رؤى من البحوث النفسية على صنع القرار الاقتصادي، فهو يمزج بين علم النفس والاقتصاد بهدف فهم سلوكيات الأفراد عند اتخاذ القرارات الاقتصادية، يجمع ما بين المفاهيم الاقتصادية والمفاهيم السلوكية في قالب واحد، ويسعى لتحليل وتفسير وفهم السلوك الاقتصادي البشري، على ضوء دراسة العوامل النفسية والاجتماعية والفكرية والسلوكية، والتي تقف وراء صُنع واتخاذ تلك القرارات الاقتصادية، ويركز الاقتصاد السلوكي بالدرجة الأولى على مُحاولة فهم كيفية اتخاذ البشر للقرارات، وكان آدم سميث أول من تصدى في كتابه نظرية المشاعر الأخلاقية عام 1759 للعوامل النفسية وتأثيرها على عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، ولكن نظريته هذه لم تجد مكانها بين علماء الاقتصاد حينها؛ كونهم تبنوا فرضيةة تقوم على أنّ الأفراد دائماً ما يتخذون القرارات بعقلانية (وليس للمشاعر والعوامل النفسية دور فيها)، وبالتالي يمكن التنبؤ بها عبر وضع الصيغ الرياضية، وقانون العرض والطلب، ونظرية المنفعة، ولكن عقب انفجار فقاعة أسواق المال، وبدء أحداث الكساد العالمي العظيم عام 1929، تنبه علماء الاقتصاد إلى ضرورة النظر مرة أخرى فيما يتعلق بالمشاعر والعواطف والتأثير النفسي، والعوامل الإنسانية عند صُنع القرارات الاقتصادية.

لمحة عن كتاب Nudge: Improving Decisions about Health, Wealth, and Happiness animated:

تشير كلمة Nudge إلى الوكزة، أو بمعني التنبيه، أو ما تم الاتفاق على تعريبه اقتصادياً بـ **سياسات الترغيب**، والمعنى الجوهري هو تحويل وتسخير التصرفات السلوكية الفردية كي تكون في انسجام مع المصلحة الاقتصادية العامة، وعليه يمكن شرح مفهوم الـ Nudging بأنّه: تغييرات بسيطة وغير مكلفة في طرق عرض الخيارات التي تحفز تغيير سلوكيات الأفراد لاختيار الأنسب مثل: إبراز الأطعمة الصحية بشكل واضح في المدارس مع بقاء الأصناف الأخرى، ولكن بشكل أقل وضوحاً، ومن ثم يمكن ابتكار طرق وأدوات مبنية على منهجية علمية لمُساعدة الأشخاص على اتخاذ قرارات مهمة في مسائل حياتهم اليومية مثل: ترشيد الإنفاق على الطاقة، وكذلك الادخار والسلوك الصحي والتعليم وغيرها من المجالات الهامة، وأعطى الكتاب أمثلة وحالات من الواقع العملي توضح بعض السلوكيات الاقتصادية الخاطئة والتصرفات غير الرشيدة، التي يرتكبها البشر بغير عقلانية وبغير منطقية على الإطلاق، وتتنافى مع قوانين الاقتصاد الكلاسيكي كقوانين العرض والطلب، وبيّن أيضاً كيف يُمكن تطبيق علم الاقتصاد السلوكي في السياسة العملية، فعلى سبيل المثال تم اقتراح وضع الغذاء الصحي في محلات البيع على مستوى البصر من أجل زيادة احتمالية اختياره من قبل الأفراد بدلاً من اختيار غذاء أقل صحة، واقتراح تقطيع الفاكهة بدلاً من تقديمها كاملة ضمن الوجبات المُقدمة بالمدارس في المملكة المُتحدة يزيد من استهلاكها.

وعليه، يُمكننا القول إنّ وحدات الاقتصاد السلوكي Nudge Units ما هي إلّا: وحدات التدخل المصغرة في السياسات السلوكية، وتتكون من مجموعة من الخبراء من مختلف التخصصات؛ لتكوين فريق صغير من ثمانية أفراد، ومنهم خبير واحد في علم النفس، وآخر في علم الاقتصاد على الأقل، كما يتضمن الفريق نخبة من المختصين في حقل السياسات المعني، والأهم من ذلك، أنّ Thaler ركز في بحثه هذا على الفرص الكثيرة التي تتوفر لدى الحكومات عبر الاقتصاد

السلوكي، وتبني حلول مُعتمدة على علم السلوكيات؛ لتحسين سياساتها العامة، بخفض التكاليف بصورة واضحة، بما يمثل توجهًا غير تقليدي، من خلال ما عرف فيما بعد بـ وحدات الاقتصاد السلوكي The Nudge Units، وقد بدأت التجارب الناجحة تجتاح العالم بداية من بريطانيا وأمريكا، حيث تم إنشاء فريق الاقتصاد السلوكي عقب انتخاب كاميرون عام 2010، وفي عام 2015 أصدر أوباما تعليمات تقضي بتبني وحدة للدراسات السلوكية، وجدير بالذكر أنّه لدى سؤال Thaler عن الطريقة التي سينفق بها جائزته المالية أجاب: "إنّه سؤال مضحك فعلاً سأحاول إنفاقه بطريقة غير عقلانية قدر الإمكان".